الهدر الاقتصادي الناتج عن تسرب الفتيات من التعليم في مصر وسبل مواجهته " رؤية استشرافية "

إعداد

د / سويلم جودة سعيد

مدرس الاقتصاد بجامعة القاهرة / فرع الخرطوم

مقدمة:

تعد ظاهرة التسرب من التعليم؛ من أهم المشكلات التي تعاني منها مصر وتعد أحد أهم معوقات تعميم التعليم الابتدائي للجميع، وتزداد هذه الظاهرة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، وبين الإناث مقارنة بالذكور. والمجتمع المصري يعاني من ظاهرة التسرب التعليمي من خلال بعض الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية ويحتاجون إلى رعاية خاصة واهتمام بالغ؛ وتمثل الفتيات النسبة الأكبر في هذه الظاهرة. لذا يجب؛ تكاتف كل القوى ـالحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ـ لتوفير تلك الحماية والرعاية لهؤلاء الأفراد الذين يعانون من ظروف ومشاكل خاصة تدفعهم إلى التسرب من التعليم في مصر وما يترتب عليه من هدر اقتصادي يتمثل في؛ ضياع الوقت والجهد والتكاليف المنفقة على المتسربات بجانب ضياع الطاقات والقدرات الكامنة لدى الفتيات المتسربات فضلاً عن خلق طاقات سلبية في المجتمع تمثل معول هدم لا بناء المجتمع.

بما يعنى؛ ضرورة وضع رؤية مستقبلية لتقليص هذه الظاهرة واحتواء تداعياتها لتقليل الهدر الاقتصادي الناتج عن هذه الظاهرة. حيث يتم ذلك من خلال دراسة الأسباب الموضوعية لتسرب الأطفال من المدارس وتحليل النتائج والآثار المترتبة عليها.

(أ) المشكلة البحثية :

انطلاقاً من كون جميع المحاولات السابقة لمواجهة ظاهرة التسرب عامة وتسرب الفتيات بصفة خاصة؛ أسفرت عن استمرار هذه الظاهرة بل وتفاقمها بما يعنى تهديدات كثيرة وهدراً اقتصادياً يفقد الدولة الكثير من الاستثمارات الحالية والمستقبلية ، لزم البحث عن آليات أكثر فاعلية تستخدم كافة الأدوات والطاقات المتاحة والكامنة في المجتمع المصري؛ بما يحقق هدفاً استراتيجياً يتمثل في مواجهة ظاهرة التسرب التعليمي للفتيات فى مصر، وذلك من خلال بناء مؤسسات قوية مدعومة باطار تشريعي وتنظيمي على المستويين؛ الكلى على مستوى الدولة والجزئي على مستوى قطاع التعليم في مصر.

ولذا تتلخص المشكلة في؛ محاولة البحث عن آليات فاعلة لمواجهة ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم المصري في إطار بيئة تنظيمية وتشريعية متكاملة على المستويين الكلى والتعليمي.

(ب) أهمية البحث وهدفه: تتمثل الأهمية في؛ إن بناء مؤسسات قوية وفاعلة في مصر سوف تساهم بفاعلية في مواجهة العديد من الأخطار

الحالية والمستقبلية للظاهرة ، بما يحد من الهدر الاقتصادي. وعلى ذلك يهدف البحث إلى وضع آليات لبناء مؤسسات فاعلة لمواجهة ظاهرة تسرب الفتيات.

(ج) حدود البحث: تتمثل في الآتي :

- **الحدود الزمنية: منذ عام 1986 وحتى آخر فترة تتاح عنها بيانات.**
- **الحدود المكاني: تتركز في ظاهرة التسرب التعليمي للفتيات في مصر.**
- **حدود الموضوع: يتركز في وضع رؤية استشرافية مواجهة الهدر الاقتصادي للظاهرة**

(د) منهج البحث: سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في رصد الظاهرة وتحليل اسبابها ونتائجها وتداعيتها وتحديد سبل مواجهتها .

(هـ) المحاور الأساسية للبحث: والتي تتلخص في أربعة محاور كالآتي:

المحور الأول: واقع ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم في مصر ومسبباتها.

المحور الثاني: النظام التعليمي والهدر الاقتصادي لظاهرة التسرب الدراسي.

المحور الثالث: متطلبات مواجهة ظاهرة تسرب الفتيات ومدى توافرها في مصر.

المحور الرابع: رؤية استشرافية لمواجهة ظاهرة تسرب الفتيات في مصر.

المحور الأول: واقع ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم في مصر ومسبباتها:

أولاً: مفهوم التسرب الدراسي وسماته وأبعاده:

(أ) مفهوم التسرب:

على الرغم من تعدد الجوانب التي ينظر إليها للتسرب المدرسي، إلا أنه يمكن تعريفه اجمالاً على أنه أحد صورتين هما[1]:

---

[1] أنظر كل من :

- البير لوقا منصور & مفيد حليم خليل : بحث اجتماعي حول الأسباب الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية لتسرب اطفال عزبة الهجانة (منطقة عشوائية) من التعليم , دراسة لمؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية بعزبة الهجانة،مايو 2008 . ص: 18 .
- محمد فؤاد سعيد ابو عسكر: دور الادارة المدرسية في مدارس البنات الثانوية في مواجهة ظاهرة التسرب الدراسي بمحافظات غزة وسبل تفعيله , رسالة ماجستير بالجامعة الاسلامية بغزة , 2009 . ص: 52 .
- عبد الحميد عبد المجيد حكيم: ظاهرة التسرب بكليات المعلمين . . العوامل والأسباب ، بحث مقدم لكلية المعلمين بمكة المكرمة، السعودية ،2007 . ص ص: 1–5 .
- يحي حجازي , أفنان مصاروة : التسرب المدرسي في مدارس القدس الشرقية . . المسببات والدوافع، مشروع اصلاح التعليم في القدس الشرقية . . معالجة ظاهرة التسرب المدرسي ، 2012 .

- **عدم التحاق الطفل بالمدرسة منذ البداية واستمرار عزوفه عن الالتحاق بها وكذلك عزوفه عن الرغبة في التعليم خلال مراحل حياته المختلفة.**
- **انقطاع الطفل عن الحضور للمدرسة بصفة دائمة (سنة على الأقل) بعد أن التحق بها؛ وهذا يختلف عن مفهومي التغيب أو عدم الإنتظام.**

ولعل المفهومين متشابهين في المحتوى على الرغم من اختلاف الآثار المترتبة على كل منهما وتناولت العديد من المنظمات المحلية والدولية هذا المفهوم على أنه عدم قدرة المدرسة على الاحتفاظ بالتلاميذ بعد الالتحاق بها، ما يمثل فقداً تربوياً في المجال التعليمي وهدراً لطاقات المجتمع المستقبلية وفقداً اقتصادياً سلبياً للعملية التعليمية من الناحية الاقتصادية [2] .

(ب) مظاهر وأبعاد التسرب المدرسي : وللظاهرة مظاهرها وأبعادها كالآتي:

1. سمات التسرب الدراسي[3]: وتتمثل في الآتي:

- منصور مصطفى , الذهبي ابراهيم : دور الادارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي , مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية بجامعة الوادي بالجزائر ، العدد الخامس ،2014 . ص ص: 134– 135.

[2] وذلك حسب تعريف كل من : منظمة اليونيسيف (2008) ، المجلس القومي للأمومة والطفولة (1992) ، اليونسكو (1973) .

[3] البير لوقا منصور & مفيد حليم خليل : بحث اجتماعي . . . , بحث سبق ذكره . ص ص : 76 – 77 .

- ظاهرة تواجهها المدرسة الإبتدائية في القرى أكثر من المدن.
- ظاهرة تنتشر في الأحياء الشعبية للمدن ذات الدخل المنخفض لسكانها.
- ظاهرة تنتشر في القرى التي تبعد عن المدرسة وخاصة القرى النائية.
- ظاهرة تنتشر بين البنات أكثر من البنين وخاصة في الريف وبين الأوساط محدودة الوعي التعليمي.

2. مظاهر تدل على التسرب الدراسي[4]: وتتركز في الآتي:

- تكرار التأخر عند الحضور إلى المدرسة.
- الهروب من بعض الحصص.
- الغياب بدون عذر مقبول من المدرسة.
- الرسوب أو الإعادة مرة أو أكثر في المراحل الأولى من الدراسة.
- قلة الاهتمام والتركيز داخل الفصل اثناء اليوم الدراسي.

3. سمات التلاميذ المتسربين[5]: وتتركز في السمات التالية:

- ذوو قدرات عقلية محدودة.
- ذوو ظروف اقتصادية صعبة.
- ذوو الأسر المفككة اجتماعياً.
- ذوو الكفاءة ولكن لديهم مشاكل مع مدرسيهم أو زملائهم.

---

[4] منصور مصطفى & الذهبي ابراهيم : دور الادارة المدرسية . . . , مرجع سبق ذكره . ص ص: 135-136 .

[5] ـــــــــ : دور الادارة المدرسية . . . ، المرجع السابق . ص: 135 .

- ذوو السلوك الخاص نتيجة ظروف نفسية واجتماعية واقتصادية تدفعهم إلى العدوانية تجاه مدرسيهم وزملائهم.

ولا شك أن التعرف على مظاهر وسمات التسرب بجانب سمات المتسربين يعد مدخلاً هاماً للتعرف على ارهاصات الظاهرة ومن ثم التحسب لها ووضع الإجراءات الوقائية لمنع ظهورها في المستقبل.

4. أبعاد التسرب الدراسي[6]:

تتمثل أبعاد هذه المشكلة في كثير من جوانب العملية التعليمية والتربوية التي تنعكس آثارها على الأهداف العامة للمجتمع وكذلك على الأهداف الخاصة للمدرسة وخاصة الإبتدائية. فالتسرب من وجهة نظر البعض؛ لا يعدو أن يكون فاقداً للمبالغ التي تنفقها الدولة لإتاحة التعليم للجميع والذين تعدهم للمساهمة في تقدمها ورقيها، كما تعد هدراً حقيقياً للجهود التخطيطية التي يضعف آثارها بسبب ظاهرة التسرب والتي تمثل معينا لا ينضب للأمية ويزيد من عمقها بما يؤثر سلباً على تقدم ورقي الشعوب النامية، كما يعد التسرب الدراسي من أهم أسباب انحراف النشء وتحولهم إلى معول هدم لا بناء للمجتمع وتطوره.

ثانياً: أسباب التسرب الدراسي للفتيات في مصر: يمكن اجمال هذه الأسباب في الآتي:

(أ) الأسباب العامة لظاهرة التسرب : وتتنوع هذه الأسباب في:

---

[6] البير لوقا منصور , مفيد حليم خليل : بحث اجتماعي . .،مرجع سبق ذكره. ص ص: 77 – 78 .

1. **الأسباب الاقتصادية[7]: تلعب الأوضاع الإقتصادية للشعوب عامة والأفراد بصفة خاصة دوراً هاماً في تمكين الفرد من الحصول على ما يستهدفه والتي من بينها التعليم، فكلما ضعفت الإمكانيات المادية ضعفت معها القدرة على تحقيق الرغبات والمستهدف. وعلى ذلك فإن ضعف الإمكانيات المادية للأسرة من شأنه أن يضعف مقدرة هذه الأسرة من الإنفاق على التعليم والإسراع في الاستفادة من جهود أبنائها كمصدر دخل للأسرة من خلال توجيههم إلى سوق العمل أو تزويجهم مبكراً إذا كانوا إناثاً تخلصاً من أعبائهن واحتياجاتهن المعيشية أو ربما تشغيلهم في اعمال المنزل بدلاً من تأجير العمالة. يضاف إلى ذلك أن الأوضاع الاقتصادية للدولة تحد من قدرتها على الإنفاق على التعليم.**
2. **الأسباب الاجتماعية[8]: والتي من أبرزها – إلى جانب كثرة الأبناء في الأسرة وضعف الدخل – التفكك الأسري بسبب انفصال الأم عن الأب أو وفاة أحد الوالدين بجانب العادات والتقاليد التي تدفع إلى الزواج المبكر للبنات وعدم الاهتمام بتعليمهن خوفاً من الإنحراف.**
3. **الأسباب التعليمية والتربوية[9]: وهي أسباب مرتبطة بالنظام التعليمي إلى حد كبير وعدم التفاعل بين التلميذ والمدرسة**

---

[7] ـــــــــــ : بحث اجتماعي . . . , المرجع السابق. ص: **78** .

[8] ـــــــــــ : بحث اجتماعي . . . , المرجع السابق . ص ص: **79 – 80** .

[9] أنظر كلا من : عبد الحميد عبد المجيد حكيم: ظاهرة التسرب . . . , مرجع سبق ذكره . ص **8** .

- منصور مصطفى & الذهبي ابراهيم: دور الادارة .، مرجع سبق ذكره ،ص ص: **136 – 137** .

والأسرة. ومن هذه الأسباب ما يرتبط بالتلميذ نفسه مثل ضعف ثقته بنفسه وسوء علاقته بالآخرين وضعف صحته العامة واضطرابه النفسي، وقد تتعلق هذه العوامل بالمدرسة كبعد المدرسة عن السكن وصعوبة المواصلات وعدم مناسبة المناهج التعليمية لاحتياجات التلاميذ ووسائل التقييم التقليدية وضعف كفاءة المدرسين وعدم التواصل الجيد مع أولياء الأمور. ولقد اثبتت احدى الدراسات الميدانية أن معظم المتسربين كانوا من ضعاف التحصيل وغير المتكافئين مع زملائهم في فصولهم؛ فضلاً عن عدم وجود متابعة ومعاونة من قبل الأسرة للتلميذ في استيعاب دروسه، كما أشارت الدراسة إلى أن المدرس وطرق معاملته للتلميذ وأساليب تدريسه تعد أسباباً جوهرية لتعميق ظاهرة التسرب الدراسي وأن ضعف الإمكانيات المادية المخصصة للمدارس وخاصة الإبتدائية أدت إلى اللجوء لأسلوب الفترات المسائية بما يقلص اليوم الدراسي وبما يضعف المستوى التعليمي والتأثير سلباً على الأنشطة؛ ناهيك عن زيادة الكثافة في الفصول وما تؤدي إليه من سلبيات كثيرة تؤثر على جودة العملية التعليمية.

- البير لوقا منصور & مفيد حليم خليل: بحث اجتماعي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص: **79 – 80**
- يحي حجازي & افنان مصاروه: التسرب المدرسي . . . , مرجع سبق ذكره .

4. **الأسباب الثقافية[10]: والتي من أهمها ضعف الوعي الثقافي لبعض الأسر وعدم ادراكهم لمخاطر تسرب أبنائهم، بجانب النظرة الدونية للتعليم السائد في بعض المجتمعات وضغوط الأهل على المدارس لإنجاح أبنائهم رغم تدني مستوى تحصيلهم.**
5. **الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية للمدرسة: والتي منها وجود أماكن جاذبة للتلاميذ بالقرب من المدرسة مثل دور السينما والملاهي والمقاهي والنوادي بمختلف أنواعها، ويكون ذلك نتيجة عدم قدرة المدرسة على اشباع احتياجات التلاميذ وعدم الاهتمام بهواياتهم وميولهم وممارسة الأنشطة التي يفضلونها بجانب تأثير رفاق السوء ومصادر الجذب الأخرى.**

(ب) جذور الفجوة بين الجنسين في التعليم[11]:

1. **الأسباب الخاصة بظاهرة تسرب الفتيات من التعليم في مصر:**

إن الفجوة بين الجنسين في التعليم له جذور تاريخية محلياً وعالمياً، فمع الإجماع العالمي على أهمية تعليم الفتيات يكون السؤال الجوهري؛ لماذا تبقى نسبة كبيرة من الفتيات خارج المدرسة والنظام التعليمي ؟.

---

[10] البير لوقا منصور & مفيد حليم خليل: بحث اجتماعي . . .، مرجع سبق ذكره . ص: 81 .

[11] أنظر كلا من :

- رونالد جي . سولنانا : مبادرة تعليم البنات في مصر، مكتب اليونسيف الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا ، سلسلة التعليم رقم (1) , يناير 2008 . ص ص: 12 – 13 .
- الحملة العالمية للتعليم : انهاء أزمة تعليم الفتيات , تقرير مقدم من قبل كل من الحملة العالمية للتعليم وصندوق (RESULTS) التعليمي. ص: 4 .

وللإجابة على هذا السؤال المشروع، نجد أن الأسباب الجذرية للفجوة بين الجنسين في التعليم متعددة الأوجه وغالباً ما تكون متداخلة حيث يدفع الفقر الأسر إلى تفضيل البنين على الفتيات عندما لا يستطيعون تحمل نفقات ارسالهن إلى المدارس. وغالبا ما يؤدي الفقر إلى جعل الفتيات حبيسات أدوار تقصيهن عن المدارس مثل أدوارهن في المساعدة في أعمال المنزل أو الدخول في عمالة الأطفال كما يدعم ذلك التوجه نقص فرص عمل المرأة بما يدفع الأسر اعتبار التعليم ذو مردود ضعيف وبالتالي اقصاء الفتيات عن المدرسة، وأخيرا نجد أن التقاليد الثقافية المتأصلة قد تدفع الفتيات نحو الأمومة المبكرة مما يؤدي إلى ارتدادهن إلى الأمية؛ ولاشك أن الأطفال لأمهات غير متعلمات معرضون أكثر لترك المدرسة مبكراً أو عدم التحاقهم أصلا بالمدرسة بما يعني التحرك في حلقة مفرغة تغذي نفسها بنفسها وهو ما يؤثر سلبيا على المجتمع والاقتصاد القومي.

ولعل تحليل ظاهرة التسرب للفتيات عالميا يدعو للقلق؛ حيث أنه من بين (54) دولة افريقية نجد نحو (47) دولة منها تقل فيها فرص الفتيات في الذهاب إلى المدرسة الثانوية؛ وتبلغ نسبة اجتياز الأولاد للمرحلة الابتدائية بنسبة (56%) مقابل نحو (44%) للفتيات ويعتبر عدم التكافؤ بين الجنسين بمثابة انكار لحقوق الفتيات ويحمل في طياته تبعات اقتصادية واجتماعية ضخمة، وذلك اعتمادا على المؤشرات التالية:

- تعتبر النساء المتعلمات أكثر قوة وأفضل مقدرة في المطالبة بحقوقهن؛ فضلا عن تأسيسهن لعائلات تتمتع بصحة أفضل ووضع اقتصادي أكثر استقراراً.
- تتضاعف فرص الاطفال الذين يولدون لأمهات متعلمات في البقاء على قيد الحياة بعد الخامسة.
- يمكن لزيادة نسبتها (1%) من النساء اللواتي يكملن تعليمهن؛ أن تزيد من النمو الاقتصادي السنوي للفرد بمعدل (0.3%).

ومما هو جدير بالذكر إن التقدم المحقق في حفز المزيد من الفتيات على الالتحاق بالمدارس الإبتدائية على مستوى الدول الأفريقية؛ هو تقدم ظاهري إذ أن التحاق الفتيات بالمدرسة يتم بشكل مؤقت وما يلبث أن يلتحقن بالمدرسة حتى تواجه بتحديات وعوائق كبيرة لتصبح فرصهن للإستمرار بالمدارس وتحقيق مخرجات التعليم والإنتقال إلى مراحل التعليم الأعلى أقل بكثير من الفرص المتاحة للأولاد [12].

2. مشكلة تسرب الفتيات من التعليم الأساسي في مصر[13]:

أن المجتمع المصري كغيره من المجتمعات النامية؛ متحيز ضد تعليم الفتاه؛ فالإناث منذ ولادتهن يوضعون في مراكز أدنى من الذكور ويتمتعن بحقوق وفرص أقل؛ إذ يعطى الذكور الأولوية في موارد الأسرة والمجتمع، ولعل ما يؤكد ذلك إنه على الرغم من ارتفاع سن الزواج عالميا إلا أن

[12] الحملة العالمية للتعليم: انهاء ازمة التعليم . . ., مرجع سبق ذكره . ص: 4 .

[13] البير لوقا منصور & مفيد حليم خليل: بحث اجتماعي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص : 81 – 87 .

الزواج المبكر في مصر مازال يشكل ظاهرة واضحة وما يترتب على ذلك من عدم تمتع الفتاه بحياتها كطفلة من حيث الصحة والتغذية والتعليم والعمل. وكنتيجة للوضع المتدني للطفلة في مصر تتعمق مشكلة التسرب من التعليم بالنسبة للفتيات. وتتخذ ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم الأساسي في مصر عدة أشكال تتركز في عدم الإلتحاق بالمدرسة اساساً أو تسربها قبل نهاية المرحلة أو في تسربها مع نهاية المرحلة.

3. أسباب تسرب الفتيات من التعليم الأساسي في مصر[14]: والتي يمكن تلخيصها في:

- **بعد المدرسة عن السكن وعدم وجود وسائل مواصلات مناسبة أو تجنباً لزحام المواصلات والتعرض للعديد من المشاكل مثل التحرش.**
- **تفضيل الأسر الزواج المبكر خوفاً من التقصير الدراسي والرسوب.**
- **عدم إيمان الأسرة والمجتمع بأهمية وجدوى تعليم الفتيات وهي من أهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تدفع الفتيات للتسرب.**
- **العوامل الإقتصادية التي تدفع الفتيات إلى العمل بالمنزل وعجز الأسرة عن تحمل نفقات تعليم الفتاة واللجوء إلى عمل الفتاة.**
- **المنهج الدراسي والوسائل التعليمية وصعوبة البرامج وكثافتها وعدم تلبية المناهج لاحتياجات المتسربات واحتوائها على مواد لا يرغبن في دراستها.**

[14] البير لوقا منصور، مفيد حليم خليل : بحث اجتماعي ،مرجع سبق ذكره . ص ص: 83 ,84 , 35

- **عدم تقديم المسئولين بالجهاز التعليمي والإداري التوجيه اللازم حول خطورة ظاهرة التسرب وعدم التشاور والتعاون بين الأسرة والمدرسة، بجانب قسوة بعض المعلمين والمعلمات في معاملة الفتيات.**
- **عوامل شخصية مثل فقدان الرغبة في الدراسة والتقصير الدراسي والرسوب المتكرر.**
- **عدم اهتمام المدرسة بمشاكل الفتيات، وقلة الوظائف المتاحة للفتيات المتعلمات.**

المحور الثاني: النظام التعليمي والهدر الإقتصادي لظاهرة التسرب الدراسي:

أولاً: النظام التعليمي المصري أهم روافد ظاهرة التسرب الدراسي:

(أ) التشريعات المصرية المتعلقة بالتعليم[15]:

لقد أكد الدستور المصري على أن التعليم هو حق تكفله الدولة، وأن التعليم في مؤسسات الدولة هو مجاني في مراحله المختلفة، كما أن التعليم في المرحلة الأساسية إلزامياً.

كما وقعت مصر أربع اتفاقيات دولية في مجال حماية الطفل ورعايته وهي: اتفاقية حقوق الطفل وتم ترجمتها إلى عقدين للطفل هما (1990 – 2000 ، 2000 – 2010)، وثيقة التعليم للجميع في دكار

---

[15] ـــــــــــ : بحث اجتماعي . . . , المرجع السابق . ص ص: 63 – 74.

(2000)، بجانب وثيقتي اعلان الألفية وعالم جدير بالطفل. ولعل من أهم المبادرات المترجمة لهذه الاتفاقيات الدولية مبادرة تعليم الفتيات في مصر والتي يتبناها المجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر منذ عام (2002) وحتى الآن.

يضاف إلى ما سبق؛ مجموعة التشريعات والإجراءات التي تترجم هذه الإتفاقيات في القانون المصري والتي من أهمها القانون (12 لسنة 1996) والخاص بالطفل المصري والمتعلقة بالتعليم في بعض مواده والمتصلة بتعليم الطفل ورعايته ورعاية الأم العاملة فضلاً عن رعاية الطفل المعاق وتأهيله.

(ب) أزمة النظام التعليمي في مصر : والتي يمكن التعرف عليها من كالآتي:

1. تحليل الوضع القائم للتعليم المصري[16]:

تتعدد مداخل تحليل الوضع القائم للنظم التعليمية؛ ومن أكثر هذه المداخل شيوعاً ، الإنطلاق من المحاور الأساسية للإصلاح وهي؛ الإتاحة

---

[16] أنظر كل من:

- وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014 – 2030) , التعليم المشروع ا القومي لمصر . ص 5 .
- الحملة العالمية للتعليم: انهاء ازمة التعليم . . . , مرجع سبق ذكره . ص: 4 .
- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية : مراحل التعليم ،مرجع سابق، ص: 6 .
- البير لوقا منصور& مفيد حليم خليل: بحث اجتماعي . . .، مرجع سبق ذكره ص ص: 71 – 88.

والجودة وإدارة النظام. وبتحليل هذه المحاور الإصلاحية للنظام التعليمي المصري؛ أمكن تلخيص المشكلات والقضايا الملحة في الوضع القائم للتعليم قبل الجامعي في مصر؛ في الآتي:

- **قضايا الإتاحة: تلخصت في الآتي:**

- **نقص الإتاحة والاستيعاب في مرحلة التعليم الاساسي.**
- **مشكلات التسرب والرسوب والغياب والغش في مرحلة التعليم الأساسي.**
- **مشكلات الأبنية التعليمية وانعكاسها على الأداء التعليمي (كثافة الفصول).**

- **قضايا الجودة: تلخصت في الآتي:**

- **تدني جودة نوعية التعليم الإبتدائية وغياب المكون التكنولوجي منها.**
- **ضعف المهارات الأساسية في الصفوف الثلاثة الاولى من التعليم الإبتدائي.**
- **غياب التحسين الكيفي للمناهج وعدم تطويرها بما يتناسب ومتطلبات المستقبل.**
- **غياب الأنشطة التعليمية وكيفية تفعيلها كجزء من عملية التعليم والتعلم.**
- **نظم التقييم والامتحانات ومشكلاتها والرؤية المستقبلية لتطويرها.**
- **غياب التوظيف الأمثل لتكنولوجيا التعليم.**
- **تفشي مشكلة الدروس الخصوصية.**

- انفصال مخرجات التعليم عن حاجات المجتمع.
- ضعف الإنتاجية والكفاءة (الداخلية والخارجية) التعليمية.
- ضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلاب وانخفاض جاذبية المدرسة.
- غياب الخدمات المقدمة للطلاب وضعف الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.
- غياب المحاسبة والشفافية في النظام التعليمي.

- قضايا البنية التنظيمية التعليمية: تلخصت في الآتي:

- عدم كفاءة الهياكل التنظيمية لأجهزة التعليم وغياب اعادة الهيكلة.
- ضعف تطبيق سياسات المركزية واللامركزية للتوصل إلى صيغة مناسبة لهما.
- الاستخدام غير الأمثل للموارد البشرية بجميع أنواعها ومستوياتها.
- ضعف نظم الإتصال والمعلومات واتخاذ القرار.
- ضعف السلم التعليمي وانخفاض كفاءته ومرونته.
- تعدد أنظمة التعليم الخاص والأجنبي وتعليم اللغات في التعليم العام.

2. التفاوت في الحصول على التعليم بين الذكور والإناث[17]:

[17] كارولين كرافت : التحديات التي تواجه نظام التعليم المصري . . الوصول إلى التعليم وجودة التعليم وعدم المساواة , ملخص سياسات قسم النشئ والشباب في مصر ، مجلس السكان الدولي بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى ، ملخص رقم (2) .

على الرغم مما تبذله الحكومة من جهود للقضاء على التفاوت الذكور والإناث للحصول على التعليم إلا أنه مازالت هناك فروقا بين الجنسين سواء في معدل التعليم أو معدلات الالتحاق به، حيث لازالت ثمة العديد من المعوقات تحول دون هذه المساواة وهي:

- جانب العرض: تتلخص في عدم وجود سياسات تعليمية موجهة للفتيات وقصور الموارد المالية للتعليم وعدم وجود سياسات لمواجهة التسرب ونوعية المناهج؛ بجانب بعد المدرسة وعدم كفاية المدرسات الإناث والبيئة المدرسية غير المواتية.
- جانب الطلب: تتلخص في الفقر وارتفاع التكلفة وانخفاض عائد التعليم والزواج المبكر ووعي الآباء والعادات والتقاليد.

خلاصة القول؛ إن للنظام التعليمي الحالي في مصر يعتبر أهم أسباب التسرب من التعليم وخاصة الفتيات بجانب أنه عاجز عن استيعاب كل الأطفال في سن الإلزام مما أدى إلى تفاقم الظاهرة وتعاظم تداعياتها اجتماعياً واقتصادياً على الأطفال.

ثانياً: الهدر الاقتصادي لظاهرة تسرب الفتيات من التعليم الأساسي في مصر:

على الرغم من أن التعليم هو معيار تقدم الأمم وتفوقها في جميع المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية)، إلا أن النظام التعليمي المصري يعاني من مشاكل كبيرة تحول دون تحقيق أهدافه ولعل أبرزها يتمثل في الهدر المدرسي بشتى أشكاله من رسوب وتسرب وغياب

مدرسي بما يؤدي إلى مشكلات تربوية واجتماعية تتمثل في عجز النظام التعليمي عن الاحتفاظ بالملتحقين به[18]. ويشكل الهدر المدرسي اهداراً حقيقيا للجهود التي تبذل من قبل الدولة للتنمية؛ حيث يتحول المتسرب إلى طاقة معطلة وخطرة على أمن المجتمع وتخريب اقتصاده واضعاف كيان التماسك الاجتماعي والوحدة الثقافية له، حيث أكدت العديد من الدراسات على أن الإستثمار في التعليم يفوق مردوده أي مشروع استثماري آخر بما دفع العديد من الدول إلى زيادة الإنفاق على التعليم[19].

ولا شك أن الهدر المدرسي الناتج عن الرسوب والتسرب يعرض الأطفال للخطر كما يعرض المجتمع لتدني المستوى التعليمي والثقافي بجانب المستوى الاقتصادي الذي يتمثل في الخسارة التي يحققها المجتمع نتيجة ضياع وفقدان عناصر بشرية كان من الممكن أن تساهم في عمليتي الإنتاج والتنمية بعد اكمال التعليم والتأهيل المناسبين لسوق العمل[20].

وعلى ذلك نجد أن الهدر الدراسي له العديد من الآثار السلبية يمكن استعراضها كالتالي:

(أ) انعكاسات التسرب الدراسي:

تؤدي ظاهرة التسرب إلى عرقلة العملية التعليمية واضاعة الوقت والجهد والطاقات بدون مردود أو استغلال ايجابي لصالح المجتمع، وهذا هو

---

[18] محمدي حمزة : التسرب المدرسي . . . , مرجع سبق ذكره . ص ص : 40 – 41 .

[19] عبد الحميد عبد المجيد حكيم : ظاهرة التسرب . . , مرجع سبق ذكره . ص ص: 1–5 .

[20] البير لوقا منصور & مفيد حليم خليل : بحث اجتماعي . . . , مرجع سبق ذكره .

الهدر الحقيقي الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الأمية والبطالة وضعف الاقتصاد القومي. لذا فان لهذه الظاهرة انعكاسات متعددة يمكن تلخيصها في الآتي[21]:

1. الإنعكاسات الإقتصادية:

يعد التسرب الدراسي أحد أهم معوقات الإستثمار في القوى البشرية حيث أظهرت العديد من الدراسات أن ثمة علاقة طردية قوية بين الكفاءة الإنتاجية للتعليم والدخل الإقتصادي المادي وبين المستوى التعليمي الذي وصل إليه الفرد؛ بما يعني أن التسرب الدراسي يمثل خسارة مادية يمكن تقديرها بحساب تكلفة الفرد. ولا شك أن هذه الخسارة تعد هدراً للأموال المنفقة على تعليم المتسربين ويكون العائد الكمي (مخرجات) أقل من المتوقع؛ فضلاً عن ضياع اقتصادي كبير نتيجة انخراط أعداد كبيرة من المتسربين في صفوف الأمية وما يترتب على ذلك من ضعف انتاجية الفرد وعدم قدرته على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج كما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة، وكل ذلك يمثل أموالاً مهدرة كان من

---

[21] انظر كلا من :

- عليان عبد الله الخولي , فايز كمال شلدان: اسباب الهدر التربوي بين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الاسلامية بغزة وسبل علاجها ، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي ، المجلد (6) , العدد (12) , 2012 . ص ص 683 – 684 .
- سعد بن محمد علي الهميم : الخصائص الاجتماعية للمتسربين دراسيا وعلاقتها بالتسرب الدراسي ، رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا بجامعة نايف ،السعودية 2010 . ص 57
- محمدي حمزة : التسرب المدرسي . . , مرجع سبق ذكره . ص ص : 45 , 54 – 56 .

الممكن توظيفها واستثمارها بما يساهم في رفع المستوى الإقتصادي للأفراد.

2. الإنعكاسات التربوية:

حيث يرتد المتسرب للأمية بما يؤثر في كفاءة التعليم ويقف حجر عثرة أمام إصلاح التعليم. فالمتسربون يمثلون أفراداً محدودي التعليم يتسمون بعدم اكتمال ونضوج جوانب شخصياتهم وغير مزودين بالثقافة والمعرفة والمعلومات والقيم المختلفة التي تمكنهم من التكيف مع المجتمع، بما يزيد من رصيد الأميين وخاصة أمية النساء التي هي نصف المجتمع والمسئولة عن تربية الأجيال بما يضعف المجتمع ويصيبه بالتعثر. ويمثل الهدر التربوي خسارة كبيرة ناتجة عن اعادة تعليم وتأهيل من تسربوا من التعليم وما يترتب على ذلك من خسارة في الإنفاق على التعليم من جهد ووقت ومال. والهدر التربوي له بعدان يتأثران بظاهرة تسرب الفتيات من التعليم حيث يمثل الهدر التربوي الكيفي التأثير السلبي على الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي؛ بينما يمثل الهدر التربوي الكمي التأثير السلبي على كل من الرسوب والتسرب، بما يعني أن هذا الهدر يرتبط بالكفاءة التعليمية؛ فكلما كان النظام التعليمي كفء كلما كان قادراً على تحقيق مخرجات تلبي احتياجات المجتمع.

3. الإنعكاسات الإجتماعية: حيث لا يملك المتسرب مواصفات المواطن السوي ويفتقد إلى كفاءات وخبرات لازمة لمواجهة متطلبات الحياة، إذ

يكون المتسرب أقل قدرة على المشاركة في بناء المجتمع وزيادة المشاكل الإجتماعية التي تؤثر على الفرد والأسرة والمجتمع.

4. الإنعكاسات النفسية والصحية: فالمتسرب أكثر عرضه للمشاكل الصحية بشقيها النفسي والبدني؛ ولعل البعد النفسي قد يؤدي إلى المرض البدني، فهو يتعرض إلى اضطرابات نفسية نتيجة تركه المدرسة لأسباب قهرية بما يضعف مناعته ويعرضه للكثير من الأمراض.
5. الإنعكاسات القانونية: فالمتسرب قليل الوعي بحقوقه وواجباته بما يدفعه إلى ارتكاب الكثير من الأخطاء التي تضعه تحت طائلة القانون كما يؤدي ذلك إلى تفشي الجريمة في المجتمع نتيجة سهولة استدراجه والتغرير به.
6. الإنعكاسات السياسية: فالمتسرب شخصيته غير مكتملة نتيجة قصوره العلمي والتربوي بما يسهل اقناعه بما يضر المجتمع من قبل الجماعات الإرهابية؛ كما أنه يكون قليل الوعي بالاختيارات المناسبة التي تحقق صالح الوطن عند ممارسة حقوقه السياسية.

(ب) الآثار الإقتصادية لظاهرة تسرب الفتيات من التعليم في مصر:
يمكن التعرف على هذه الآثار من خلال التعرف على فوائد تعليم الفتيات ومن ثم رصد الآثار الإقتصادية المترتبة على عدم تعليمهن؛ كالآتي:

1. فوائد تعليم البنات[22]:

[22] رونالد جي . سولنانا : مبادرة تعليم البنات . . . , مرجع سبق ذكره . ص ص: 12 – 3 .

لاشك أن تخصيص الموارد اللازمة لتعليم الفتيات بشكل راقي تعد أحد أفضل أنواع الاستثمار التي يمكن للمجتمع القيام بها، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن تعليم الفتيات يؤدي إلى سلسلة من الفوائد الاجتماعية بما في ذلك زيادة دخول الأسرة وتأخر سن الزواج وخفض وفيات الرضع ووفيات الأمهات مع وجود أطفال وأسر يتمتعون بصحة وتعليم وتغذية أفضل، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق مشاركة أكثر للمرأة في التنمية، كما تؤدي هذه المزايا إلى مزيد من الفوائد بشكل متناغم ومتعاون وبآلية ذاتية عابرة للأجيال بحيث يصبح الأثر الكلي أعظم من مجموع الأجزاء المكونة له.

2. آثار ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم في مصر[23]:

يؤدي تسرب الفتيات في مصر إلى فاقد اقتصادي كبير نتيجة ارتداد المتسربات إلى الأمية وما يترتب عليه من انخفاض الإنتاجية وزيادة الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق الدولة مقابل الإنفاق على برامج محو الأمية ويزيد من الإنفاق على التعليم بدون مردود اقتصادي.

ويعد ارتفاع نسبة المتسربات في مصر مؤشراً خطيراً وعبئاً كبيراً على ميزانيات التعليم وبما يحدث خللاً في التوازن بين تعليم الذكور والإناث، فضلاً عن أن الفتاه التي تترك التعليم قبل اكتمال نموها وتفتح مداركها تتحول إلى أم جاهلة في عصر العلم والتكنولوجيا والثقافة، وسوف

[23] البير لوقا منصور , مفيد حليم خليل : بحث اجتماعي , مرجع سبق ذكرة . ص: 85 .

ينعكس جهلها سلبياً على مستقبل أولادها خاصة وعلى المجتمع بشكل عام.

يضاف إلى ذلك، أن تسرب الفتيات من التعليم سيكون له العديد من الآثار السلبية والتي من أبرزها: عدم الثقة بالنفس وعدم الرضا عنها، وعدم اقتناعها بعدم جدوى التعليم لها بما ينعكس على وعيها في تعليم ابنائها، وقد لا تجد الفتاه المتسربة فرصة عمل مناسبة لعدم اكتسابها للحد الأدنى من المهارات اللازمة لأي وظيفة وهو ما سيدفعها بالتأكيد إلى الإرتداد إلى الأمية. وغني عن التأكيد أن ارتفاع الأمية بين الفتيات له دلالات كبيرة انطلاقاً من أن المرأة نصف المجتمع والمسئولة عن تربية أبنائها بما يعني أن تصرفاتها قد تكون عون أو معوق لتحقيق خطط التنمية في المجتمع والمدرسة.

(ج) الهدر الإقتصادي نتيجة تسرب الفتيات من التعليم في مصر:

إن ما سبق تناوله من أسباب وانعكاسات لظاهرة التسرب الدراسي بصفة عامة وتسرب الفتيات بصفة خاصة يعد مدخلاً أساسياً لحصر كل مصادر الخسائر والهدر الناتج عن تلك الظاهرة. ولعل الهدر الإقتصادي قد يعرفه البعض على أنه الخسائر الناتجة عن فقد النفقات على المتسربين و المتسربات من ميزانيات التعليم في مصر؛ ولا شك أنها نظرة سائدة ومقبولة في تقييم الهدر الإقتصادي للظاهرة في معظم الدراسات إلا أن هذا البحث سوف ينتهج نظرة أخرى أكثر شمولية وعمقا في رصد وتحديد هذا الهدر، فكل ما سبق من دراسات تناول الآثار المباشرة لظاهرة التسرب من التعليم مع تجاهل الآثار غير المباشرة والتي لا تقل

أهمية – بل أنها قد تزيد في أهميتها – عن تلك الآثار المباشرة المتمثلة في ضياع المبالغ المنفقة على المتسربين دون مردود اقتصادي لها . وعلى ذلك يمكن تحليل وتحديد الهدر الإقتصادي من خلال منظورين هما:

1. الهدر الإقتصادي المباشر للظاهرة:

ويتمثل في كافة المبالغ المنفقة من ميزانيات التعليم على المتسربين، وهذا الهدر يمكن تحديده من خلال معرفة التكاليف المنفقة على كل متسرب والتي بلغت في متوسطها نحو (4863.8) جنيهاً سنوياً؛ ينخفض في بعض محافظات مصر إلى (2028) جنيهاً ويرتفع ليصل أقصاه بنحو (9151) جنيهاً سنوياً في الموازنة العامة للدولة خلال العام 2014/2013[24]. وعلى ذلك يسهل حساب هذا الهدر إذا ما تم حصر الأعداد المتسربة لكل من الذكور والإناث وهي كبيرة جداً.

2. الهدر الاقتصادي غير المباشر للظاهرة:

- اقتصادياً : تتمثل في التأثير السلبي على البيئة الإستثمارية للإقتصاد القومي من خلال وجود مخرجات تعليمية لا تتناسب مع سوق العمل واحتياجاته؛ حيث تنخفض مهارات المتسرب بما يؤثر سلبا على الإنتاجية، بجانب زيادة معدلات البطالة وما يترتب على ذلك من هدر لطاقات المتعطلين، بجانب أن المتسرب لا يملك من

[24] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية : مراحل التعليم المصري وتطوير التعليم ، سلسلة اوراق حقائق برنامج التعليم , القاهرة .

المهارات ما يتناسب مع أساليب الإنتاج الحديثة بما يؤثر على الإنتاجية الكلية للإقتصاد القومي، فضلاً عن زيادة معدلات الأمية وما يتطلبه ذلك من إنفاق إضافي لمحو أمية هؤلاء. يضاف إلى ذلك ما تم ذكره من مؤشرات تفيد بأن زيادة قدرها (1%) في النساء اللواتي يكملن تعليمهن يؤدي إلى زيادة في معدل نمو الدخل الإقتصادي للفرد بنحو (3%) وهو أثر غير مباشر يتم خسارته بالإبقاء على هذه الظاهرة دون مواجهة. هذا خلافاً عن الآثار الإقتصادية الأخرى غير المباشرة التي يتم تحقيقها على مستوى الإقتصاد القومي نتيجة تحسن معيشة الأسر الفقيرة بما يرفع من قدرتها على تحمل أعباء الإنفاق على التعليم وتقليص ظاهرة التسرب الدراسي وبما يؤدي إلى زيادات متتالية ومتسارعة في معدلات النمو الإقتصادي نتيجة تسريع الآليات الذاتية للمقومات الكامنة في الإستثمار القومي والاقتصاد القومي. كل ذلك يمثل أموالاً مهدرةً أو تكلفة عالية للفرصة البديلة كان من الممكن تحقيقها وتوظيفها واستثمارها بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للاقتصاد القومي.

- تربوياً: يتمثل في أن ارتداد المتسرب إلى الأمية يزيد من تكاليف اصلاح التعليم، فضلاً عن عدم تكيف المتسرب مع المجتمع وعدم قدرته على مجاراة التطورات المتسارعة محليا واقليميا وعالميا. ولا شك أن ذلك يترتب عليه إنفاق اضافي من الدولة لمواجهة هذا

التحدي وخاصة ما يتعلق بالنساء والتي هي نصف المجتمع والمسئولة عن رعاية وتربية النصف الآخر.

- اجتماعياً: يتمثل في عدم قدرة المتسرب في المشاركة الفعالة لبناء المجتمع بما يضيع على المجتمع طاقات وسواعد لازمة لاستكمال بنائه وتنميته وتطويره.
- صحيا ونفسياً: فالمتسرب يزيد من أعداد المرضى نتيجة انخفاض وعيه بوسائل الوقاية من الأمراض فضلا عن جهله بأهمية الوسائل الوقائية بما يضع على كاهل الدولة أعباء نفقات اضافية كان من الممكن توجيهها لخدمات أخرى أو على الأقل لتحسين الخدمات الصحية بما ينفع المجتمع.
- قانونياً: يتمثل في تعرض المجتمع إلى كثير من المشاكل والاضطرابات وتفشي الجريمة وزيادة الأعباء على المحاكم وأقسام الشرطة والأسر؛ بما ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات وانخفاض إنتاجية الأفراد نتيجة تعرضهم لمشاكل من قبل المتسربين منخفضي الوعي.
- سياسياً: يتمثل فيما يتحمله المجتمع من أعباء نتيجة سوء اختيار هؤلاء المتسربين سواء لمن يمثلوهم سياسيا أو ابداء الرأي فيما يؤثر على تنظيم المجتمع وضبط سلوكه.

ولا شك أن كل ما سبق من هدر اقتصادي غير مباشر إذا ما ترجم إلى نفقات وأموال وحساب لتكلفة الفرصة البديلة؛ يصبح أكبر بكثير بل

أضعاف الهدر الاقتصادي المباشر في نفقات التعليم المفقودة نتيجة ظاهرة التسرب.

ولعل هذا التحليل يوضح ضخامة الهدر الاقتصادي الذي يتعرض له المجتمع نتيجة هذه الظاهرة، بما يستلزم وضع رؤية استراتيجية تترجم إلى خطط ملائمة ذات أدوات فاعلة قائمة على اعادة هيكلة تنظيمية وتشريعية لكل الأطراف الفاعلة في المنظومة التعليمية بمشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني لمواجهة تحديات هذه الظاهرة واحتواء آثارها وتقليصها بما يحقق للمجتمع أفضل النتائج اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

المحور الثالث: متطلبات مواجهة ظاهرة تسرب الفتيات ومدى توافرها:

إن التسرب الدراسي يعكس مدى فشل النظام التعليمية في تحقيق أهدافه؛ بما يستلزم التعامل مع هذه الظاهرة بجدية من خلال البحث عن نقاط ضعف هذا النظام والعمل على تحسينها. ولعل المؤشرات الدولية تؤكد هذه الفشل؛ حيث احتلت مصر المرتبة (112) عالميا من بين (160) دولة في دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام (2013)؛ كما أشار الدليل إلى أن معدل البطالة بين الشباب بلغ (30%) وهو الأعلى عربياً؛ وأشار تقرير التنافسية العالمي إلى أن قوة العمل في مصر غير متعلمة التعليم الملائم بما يشكل ثالث

أخطر مشكلة بعد نقص التمويل ونقص الكفاءة حيث أعتبر التعليم والتدريب والإستعداد التكنولوجي والإبتكار أهم عوائق التنافسية[25].

ولا شك أن هذا الوضع يشير إلى تداعيات خطيرة على الإقتصاد القومي؛ حيث يشكل التسرب الدراسي أحد روافدها، ولا يمكن للحكومة وحدها تصحيح هذا المسار وتقليص الهدر الإقتصادي والاستنزاف الذي يتعرض له المجتمع. لذا فإن الشراكة القوية والفاعلة بين الدولة بكل مؤسساتها وكلاً من القطاع الخاص والمجتمع المدني في مصر؛ يعد أمراً ضرورياً بل ملحاً لسرعة احتواء تداعيات هذه الظاهرة.

وتعني الشراكة المجتمعية في مجال التعليم؛ بأنها تلك الخدمات التعليمية والتدريبية التي يقدمها كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني بجانب الحكومة التي يجب أن توفر البيئة التشريعية والتنظيمية لعمل شركائها. وتتركز الشراكة في عدة خدمات أهمها التمويل وتقديم الخدمات الإستشارية والتوعوية بجانب اجراء البحوث وعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات وبرامج التدريب واعادة التأهيل وتنمية الأفراد وزيادة خبراتهم؛ فضلاً عن تقديم خدمات التعليم المستمر[26].

---

[25] انظر كلا من :

- يحي حجازي & افنان مصاروة : التسرب المدرسي ، مرجع سبق ذكره . ص:7 .
- وزارة التربية والتعليم : الخطة الاستراتيجية ...، مرجع سبق ذكره .

[26] أنظر كلا من:

– محسن عليان القرشي: المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير اداء المدارس الثانوية الحكومية ، رسالة ماجستير بكلية التربية بجامعة ام القرى ، السعودية ، 2011 . ص ص: 27 – 35 .

ولتحديد متطلبات الشراكة المجتمعية تنظيمياً وتشريعياً يجب تحديد الأطراف الفاعلة في المنظومة التعليمية سواء من داخل المنظومة أو خارجها؛ كالآتي[27]:

- **الأطراف الفاعلة في عملية صنع السياسة التعليمية من خارج المنظومة: رئيس الجمهورية – مجلس الوزراء – مجلس النواب – المجالس القومية المتخصصة – الأحزاب السياسية – أجهزة الرأي العام (الإعلام) – الجمعيات الأهلية (غير الحكومية) – جماعات المصالح الخاصة (الضغط) ومنها أصحاب المدارس الخاصة ومراكز الدروس الخصوصية وبعض النقابات – جمعيات الأعمال.**
- **الأطراف الفاعلة في صنع السياسة التعليمية من داخل المنظومة:**

- **وزارة التربية والتعليم ممثلة في الوزير والقيادات التربوية العليا.**
- **نقابة المعلمين بكافة فروعها.**
- **المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.**
- **مجلس الآباء والأمناء بكافة مستوياته.**

وعلى ذلك يجب أن يكون هناك تواصل وتنسيق وتعاون وتكامل بين هذه الأطراف ليتحقق هدف الشراكة المجتمعية الإستراتيجية بهدف تقليص ظاهرة تسرب الفتيات بوجه خاص.

– مهند سلطان السلطان: المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة , دراسة مقدمة الى اللقاء التربوي العربي الثاني ، بيروت ، **2005** . ص ص: **8 – 14** .

[27] سويلم جودة سعيد: الاستراتيجية التعليمية . . ، مرجع سبق ذكره . ص ص: **8 – 10** .

وفيما يلي المتطلبات التشريعية والتنظيمية اللازمة لإنجاح هذه الشراكة المجتمعية:

أولاً: المتطلبات التشريعية لمواجهة ظاهرة التسرب التعليمي للفتيات في مصر[28]:

1. **تهيئة بيئة تشريعية وقانونية تدعم وتطور من حرية حركة المنظمات غير الحكومية والتي تعتبر من أهم الأطراف الفاعلة في دعم المنظومة التعليمية.**
2. **وضع تشريعات تعفي القطاع الخاص من الضرائب على الأموال التي يقدمها لدعم المنظومة التعليمية.**
3. **وضع تشريعات صارمة للمحاسبة والمسائلة لجميع الأطراف الشريكة في تطوير منظومة التعليم؛ حتى يتقلص الفساد الذي يهدر كل المساعي الهادفة للتطوير.**

---

[28] انظر كلا من:

- سمر ابراهيم الدسوقي: مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير , الهيئة العامة للاستعلامات . ص ص: 80 – 82 .
- عادل بدر وآخرون: المجتمع المدني وسياسات الحوار حول التعليم للجميع في المنطقة العربية , دراسة للائتلاف الاستشاري للمنظمات غير الحكومية للتعليم للجميع . ص ص : 33 – 34 .
- سويلم جودة سعيد: الاستراتيجية التعليمية، مرجع سبق ذكره . ص ص :31 – 38 .
- البير لوقا منصور & مفيد حليم خليل : بحث اجتماعي . . . ,مرجع سبق ذكره . ص ص : 157 – 158 .

4. وضع استراتيجية للتعليم ترتكز على أسس فعالة لمعالجة مشكلات التعليم من خلال بناء فلسفة واضحة ورؤية متطورة للتعليم.
5. قيام كل من المجالس القومية المتخصصة والمجالس الإستشارية لرئيس الجمهورية والأحزاب السياسية؛ بدراسة مشاكل التعليم ورفع توصياتها لمجلس النواب لتكون مشروعات قوانين تسهم بفاعلية في مواجهة تحديات التعليم في مصر والتي من ظاهرة تسرب الفتيات.
6. اعادة دراسة كافة التشريعات المتعلقة بعقوبات التسرب في ضوء ظروف المجتمع، ومطالبة الأجهزة المعنية بدقة تنفيذ ما تنص عليه القوانين الخاصة بالالتزام وخاصة فيما يتعلق بالتسرب عامة وتسرب الفتيات بوجه خاص. ويجب التركيز على الحافز المادي والأدبي أكثر من التركيز على التشدد في العقوبة التي ثبت أنها غير مجدية إما لأنها لا تنفذ أو لكونها ضعيفة وغير رادعة.

ثانياً: واقع المجتمع المدني في مصر كشريك أساسي في إصلاح وتطوير التعليم 29:

---

[29] انظر كلا من :

- محسن عوض: اشكاليات الاداء في منظمات المجتمع المدني , ندوة بمكتبة الاسكندرية .
- ولاء على البحيري: المجتمع المدني والاصلاح القانوني في الحالة المصرية , دراسة شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب . ص: 3 .
- حمدي عبد الرحمن , نمرة خليل (محرران) : المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي , ورشة عمل , مركز البحوث العربية والافريقية , القاهرة , 2004 . ص ص: 25 – 26 .
- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وآخرون: تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام (2012) . . . لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. ص ص: 4 – 12 .

إن مؤسسات المجتمع المدني هي مرآة المجتمع التي تحمل آماله ومشكلاته. وتعتبر الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية أهم مكونات الخريطة المؤسسية التنظيمية للمجتمع المدني في مصر؛ بجانب بعض التنظيمات الأخرى مثل جمعيات الأعمال والنقابات العمالية ومنظمات حقوق الإنسان والحركات الإحتجاجية.

أن واقع المجتمع المدني في مصر يشير إلى ضعف شديد كما أكدته العديد من الدراسات؛ بجانب تصنيف تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعام (2012)؛ مصر من بين الدولة المستدامة المعاقة وهو أقل تصنيف – بعد استدامة محسنة ومتطورة – للمجتمع المدني. ولعل ما يفسر الأداء الضعيف لمؤسسات المجتمع المدني في مصر وجود ثلاث مشكلات رئيسية تواجه تلك المؤسسات هي: التشوهات الهيكلية الناتجة عن القيود القانونية والتدخلات الأمنية – إشكالية التمويل بين تقتير الداخل ،وشروط الخارج – إشكالية الإدارة والتسيير.

ثالثاً: المتطلبات التنظيمية لمواجهة ظاهرة التسرب التعليمي للفتيات في مصر[30]:

---

[30] انظر كلا من :

- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) : التقرير الاقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية لعام 2014 ،الاجتماع العالمي للتعليم للجميع،عمان ،مايو 2014 . ص: 3
- عادل بدر وآخرون: المجتمع المدرني وسياسات ،مرجع سبق ذكره . ص ص: 33 – 34 .
- سحر ابراهيم الدسوقي: مستقبل المجتمع المدني ، مرجع سبق ذكره . ص ص : 80 – 82 .

1. **يجب أن ينظر إلى منظومة التعليم كوحدة متكاملة؛ فالتعليم وحدة يتكامل فيها الفكر والمعرفة والسلوك، بما يعني تكامل جميع مراحل التعليم في تحقيق الهدف الاستراتيجي لمنظومة التعليم (تكامل رأسي)؛ بجانب تكامل المنظومة مع كافة منظومات المجتمع من صحة وثقافة وانتاج. . الخ (تكامل أفقي).**
2. **توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التمويل والتخطيط والتنفيذ والرقابة؛ بجانب المجتمع المدني.**
3. **اقامة مجتمع مدني قوي وفاعل في عملية التنمية الشاملة ومنها التنمية البشرية.**
4. **التوجه نحو زيادة الديمقراطية واللامركزية في الإدارة التعليمية والقائمة على المشاركة المجتمعية.**
5. **اعادة هيكلة منظومة التعليم بما يتناسب مع المتغيرات الإقليمية والدولية، بجانب اعادة تصميم موضوعية لمعايير الأداء اعتماداً على التكنولوجيا المعلوماتية في بناء نظام متطور للمعلومات يخدم المنظومة التعليمية.**
6. **ضمان اقامة حوارات مجتمعية حول السياسات التعليمية والتعليم للجميع لضمان مشاركة فاعلة لجميع قوى المجتمع.**
7. **الاهتمام بمشروعات تحسين نوعية التعليم وتقليص الفجوة بين تعليم كل من الذكور والإناث.**

- سويلم جودة سعيد: الاستراتيجية التعليمية . . . , مرجع سبق ذكره . ص ص : 31 –38 .

8. تطوير وتحسين المناهج الدراسية بما يتناسب مع طبيعة المرحلة العمرية للطفل وبما يحقق احتياجات المجتمع.
9. الاهتمام بالأنشطة التعليمية لتنمية مهارات وهوايات التلاميذ وتنمية قدراتهم على الإبداع بما يخدم المجتمع.
10. الاهتمام بتأهيل المعلمين بما يتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية وبما يحقق متطلبات جودة التعليم بكافة مراحله.
11. الاهتمام بالأحوال المالية والمعيشية للمعلمين فهم اساس تطوير منظومة التعليم وأهم عناصر فاعلة في تحسين مخرجات المنظومة والسواعد التي تبنى مستقبل شباب الوطن.

المحور الرابع: رؤية استشرافية لمواجهة ظاهرة تسرب الفتيات في مصر:
إنطلاقاً من التحليل السابق الذي؛ رصد مسببات ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم الأساسي في مصر؛ والتعرف على حجم تداعيات هذه الظاهرة وأبعادها وانعكاساتها وتأثيراتها تربوياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وقانونياً وأمنيا؛ فضلاً عن تحديد المتطلبات التشريعية والتنظيمية اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة والتي هي غائبة في معظمها ـ إما عن الوجود وإما في التطبيق ـ داخل المجتمع المصري، بما يستلزم وضع رؤية مستقبلية متكاملة الأبعاد والآليات لمواجهة هذه الظاهرة وتقليص تداعياتها؛ تمهيداً للقضاء عليها نهائياً داخل المجتمع المصري، بهدف تحويل الهدر الاقتصادي الكبير والعميق الناتج عنها إلى مزايا ومكتسبات تدعم البيئة الإستثمارية للاقتصاد المصري بصفة عامة؛ وتحقق نتائج إيجابية كبيرة في استثمار

الموارد البشرية بما يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج والتي من أهمها العنصر البشري.

ولا شك؛ أن هذه الرؤية بما تتضمنه من مكونات تشريعية وتنظيمية؛ سوف تراعى جميع الأبعاد وتستخدم كافة الآليات المناسبة لتحقيق المتطلبات الضرورية واللازمة لمواجهة الهدر الاقتصادي الكبير الناتج عن الظاهرة، وبما يحقق اقتصاديات التعليم المستهدفة والمؤدية إلى التنمية الشاملة والمستدامة. كما أن هذه الرؤية سوف تركز على طرفي المعادلة المسببة لظاهرة تسرب الفتيات وهما: الفتاة والأسرة كفئة مستهدفة من ناحية؛ وكافة الأطراف الفاعلة في عملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار داخل وخارج المنظومة التعليمية كفئات مسئولة عن تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة.

ومما هو جدير بالذكر؛ إن هذه الرؤية سوف تعالج القصور الموجود في المجتمع المصري سواء كان ضعف كل من المنظومة التعليمية والمجتمع المدني بجانب دعم القطاع الخاص وايجاد آليات مناسبة للتنسيق بين هذه الأطراف الثلاثة لمواجهة تحديات الأسرة المصرية وضعف قدرتها على تحمل أعباء تكاليف تعليم أبنائهم؛ حيث اثبتت جميع الدراسات أن المستوى الاقتصادي المتدني للأسرة من أهم عوامل تسرب الفتيات، بما يستلزم التركيز على مواجهة تحديات هذا العامل لضمان تحقيق أهداف الرؤية والمتمثلة في؛ تقليص ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم المصري تمهيداً للقضاء عليها وتحويل الفتيات إلى معول بناء يساهم بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد المصري. فالفتاة هي؛ نصف المجتمع

والمسئولة عن رعاية النصف الآخر من المجتمع؛ فهي الأم المستقبلية المسئولة عن تربية الأجيال القادمة بما يعنيه ذلك من مسئوليتها الكاملة عن مستقبل هذا الوطن؛ وبما يقتضيه ذلك من الاهتمام بها تعليماً وتأهيلاً منذ ولادتها وخلال جميع مراحل حياتها.

وفيما يلي تفصيل هذه الرؤية بمنظوريها التشريعي والتنظيمي وبعديها المحلى والدولي:

أولاً: المنظور التشريعي لمواجهة ظاهرة تسرب الفتيات في مصر:

(أ) الآليات التشريعية اللازمة لتهيئة البيئة المجتمعية المناسبة لمواجهة الظاهرة:

1. **اصدار التشريعات التي تمنح الحريات المناسبة لمؤسسات المجتمع المدني في مصر في التأسيس والعمل واتخاذ القرارات التي تدعم نشاطاتها وتفعل من تواجدها؛ ويجب مراعاة ذلك في القانون المزمع اصدارة قريباً والخاص بمنظمات المجتمع المدني. حيث يعتبر المجتمع المدني أهم شريك للحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**
2. **منح القطاع الخاص الإعفاءات الضريبية الكافية والمحفزة على تقديم الدعم المالي اللازم لتطوير العملية التعليمية؛ وبما يخفف عن كاهل الحكومة أعباء الإنفاق على التعليم؛ وبما يمثل للأسرة متدنية الدخل مصدراً لتخفيف أعباء نفقاتها على تعليم أبنائها.**

3. اصدار التشريعات ذات العقوبات الرادعة لمواجهة الفساد المتفشي في كافة مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات التعليمية؛ بما يضع إجراءات للمساءلة لكافة المسئولين اثناء وبعد فترة مسئوليته.
4. اصدار تشريعات تحفز وتنظم المشاركة المجتمعية في كافة المجالات عامة وبما يخدم إصلاح وتطوير التعليم بشكل خاص. حيث تمثل المشاركة المجتمعية ضرورة هامة لمواكبة التطورات العالمية في كافة المجالات[31].
5. اصدار تشريعات تلزم الحكومة بتطبيق الدستور فيما يتعلق بزيادة نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحل الإجمالي بنحو (4 %)، لتوفير التمويل المناسب لمتطلبات تطوير التعليم.

(ب) الآليات التشريعية اللازمة لمواجهة ظاهرة تسرب الفتيات : وتتلخص في:

1. اصدار تشريعات تحفز أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم وخاصة الفتيات بالتعليم والاستمرار حتى الإنتهاء من التعليم الإلزامي الذي ينتهي بالمرحلة الثانوية كمنح الأسر محدودة الدخل دعماً خاصاً يتناسب مع الأعباء التي يتحملها أولياء الأمور في سبيل تعليم أبنائهم، مع تفعيل وتغليظ عقوبات عدم التحاق الفتيات بالتعليم؛

[31] على السيد الخشيبي: المشاركة المجتمعية في التعليم ... الطموح والتحديات، المؤتمر العلمي لكلية التربية بجامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، 2004. ص ص: 91-97

كحرمان من الدعم المقدم من الحكومة أو حرمان من بعض الخدمات الأخرى المقدمة.

2. اصدار تشريعات تلزم وزارة التربية والتعليم بوضع خطة استراتيجية لتطوير التعليم ذات رؤية واضحة وآليات موضوعية ممكنة التطبيق وتمثل فيها آليات مواجهة ظاهرة تسرب الفتيات أهم المحاور؛ تشارك فيها لجنة التعليم بمجلس النواب مدعومة بحوار مجتمعي شامل، مع التأكيد على الالتزام بإطار هذه الخطة وعدم إجراء أية تعديلات بها إلا بعد إقرارها من مجلس النواب وإعادة الحوار المجتمعي حولها. وذلك لمنع العبث بالتعليم الذي يعد أحد أهم أركان الأمن القومي المصري.

ثانياً: المنظور التنظيمي لمواجهة ظاهرة تسرب الفتيات في مصر:

(أ) إجراءات إعادة هيكلة منظومة التعليم:

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء الهياكل التنظيمية للمؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها الإدارية تهدف إلى تحسين الخدمات التعليمية المقدمة للمجتمع بكل فئاته، من خلال خلق إدارات ووظائف جديدة تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع؛ وهي على سبيل المثال:

- **إنشاء وحدة لإدارة الأزمات الدراسية بديوان عام وزارة التربية والتعليم؛ تربطها قنوات بوحدات فرعية على المستويات الإدارية الأدنى.**
- **تفعيل إدارة الجمعيات الاهلية بالوزارة والتنسيق بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني لتحسين بيئة العمل المشترك وتحقيق أفضل النتائج في تطوير التعليم بصفة عامة ومواجهة تحدياته وخاصة ظاهرة تسرب الفتيات بصفة خاصة.**
- **تفعيل دور المسئول الإعلامي بالوزارة والقيام بالتنسيق مع كافة وسائل الإعلام بالمجتمع لوضع برامج توعوية وبثها لتعريف أولياء الأمور بمخاطر تفشى ظاهرة التسرب بصفة عامة وتسرب الفتيات بصفة خاصة.**

2. **دعم سياسة اللامركزية في إدارة العملية التعلمية من خلال بناء قدرات إدارية تساهم في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم؛ بما يحسن من الخدمات التعليمية المقدمة للمجتمع على مستوى المدارس.**
3. **زيادة الحوافز والتسهيلات المقدمة لمؤسسات المجتمع المدني للتوجه إلى إنشاء المزيد من المدارس المجتمعية ومدارس الفصل الواحد لمواجهة الأعداد المتسربة وخاصة الفتيات ومحاولة إعادة تعليمهم وتأهيلهم.**
4. **إعادة هيكلة الإدارة المدرسية بما يتناسب مع المتغيرات المحلية والدولية؛ وبما يعطى مدير المدرسة صلاحيات لإدارة المدرسة وفقا**

لمقتضيات البيئة المحلية التي توجد بها المدرسة، على أن تركز تقارير حسن سير العملية التعليمية من قبل المستويات الإدارية العليا على جانبي الجودة والادارة للعملية التعلمية حتى يتحقق الإصلاح والتطوير للعملية التعلمية.

5. التوسع في البرامج الاجتماعية التي ترعى الأسر محدودة الدخل وتعينهم على تحمل نفقات تعليم أبنائهم وخاصة الفتيات.
6. التوسع في البرامج الاجتماعية الخاصة بالنوع والمساواة بين الذكور والإناث في الإتاحة.
7. التوسع في برامج محو الأمية للكبار لإحتواء الأعداد المتسربة وخاصة الفتيات.

(ب) الإجراءات الوقائية لتجنب تسرب الفتيات من التعليم الأساسي في مصر[32]:

1. تفعيل دور الإدارة المدرسية من خلال اعتماد الإدارة اللامركزية في مواجهة ظاهرة تسرب الفتيات؛ من خلال إنشاء إدارة للازمات بكل مدرسة ويكون من بين مهامها العمل على القضاء على هذه الظاهرة.
2. إنشاء إدارة بكل مدرسة تكون مهمتها متابعة انتظام وتأخر التلاميذ وعمل تقرير أسبوعي وشهري عن كل تلميذ؛ لتكون آلية للكشف عن سمات المتسربين مبكراً، بما يسهل معها رصد إرهاصات

[32] سعد بن محمد الهميم: الخصائص الاجتماعية ...، مرجع سبق ذكره. ص ص: 75-76

التسرب والتحسب لحدوثة. على أن تكون هذه الإدارة على تواصل دائم بأولياء الأمور بالتنسيق مع الأخصائيين الاجتماعي والنفسي.

3. تفعيل دور المرشد الطلابي التربوي في مساندة ومساعدة الطالبات في التغلب على مشاكلهن الدراسية.
4. تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي والتأكيد على رصد مظاهر التسرب للفتيات والتعامل مع هذه الحالات منذ رصدها لتجنب وصولهن لمرحلة التسرب.
5. تفعيل دور مجالس الآباء والأمناء بكافة مستوياتها لتبنى أساليب جديدة ومتنوعة لتقديم الدعم المالي للأسر محدودة الدخل؛ مثل إنشاء صناديق مخصصة لهذا الغرض يكون تمويله من تبرعات الأسر الغنية ورجال الأعمال داخل محيط المدرسة.
6. منع العقاب بكل أشكاله والتركيز على الحوافز وليس التعنيف والعقاب.
7. مشاركة الطالبات في النشاطات التي يحبونها وتناسبهن وتحقق لهن تنمية هوايتهن.
8. تقديم المساعدات المالية للفتيات ذوي الأسر محدودة الدخل؛ مع التأكيد على سرية وكفاية هذه المساعدات.
9. توفير المواصلات المناسبة والآمنة للفتيات لتجنب قلقهن وقلق أولياء أمورهن.
10. توفير مرافق صحية مناسبة وآمنة ومنفصلة للفتيات داخل المدارس.

11. توفير الحماية للطالبات داخل المدرسة من أية اعتداءات أو مضايقات من زملائهن أو معلميهم أو أي طرف آخر داخل المدرسة.
12. تنويع الأساليب التعليمية بما يحفز الطالبات على الاستمرار ويمنع عنهم الملل أو الإحباط الذي قد يتسرب لهن من الأساليب التقليدية.
13. تقديم المساعدات التعليمية للطالبات ذوي التحصيل الدراسي الضعيف والعمل على زيادة قدرتهن التحصيلية وذلك من خلال العلاقة الطيبة مع معلميهم.
14. التأكيد على حسن وعدالة المعاملة وعدم التمييز بين الطلاب داخل المدرسة.
15. التواصل الدائم مع الأسر لرصد أية تحديات تواجه الأسر قد تدفعهم إلى سحب بناتهن من التعليم.
16. عقد ندوات ولقاءات دورية لتوعية الفتيات وأولياء الأمور بأهمية التعليم ومدى الضرر الذي يتحقق نتيجة تسرب الفتيات من الدراسة.

(ج) إجراءات علاجية لتسرب الفتيات من التعليم الأساسي في مصر:

1. انتهاج أسلوب الديمقراطية واللامركزية في إدارة العملية التعليمية مع التركيز على الإدارة المدرسية في مواجهة تحديات ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم.

2. الاعتماد على معايير الجودة لتقييم العملية التعليمية وتحسين أداء منظومة التعليم، مع التركيز على الكم والكيف معاً في المخرجات التعليمية لهذه المنظومة؛ فضلاً عن تقليص الفجوة بين الجنسين في اتاحة التعليم.
3. إنشاء صندوق تكافل ضمن وحدات ديوان عام وزارة التربية والتعليم يكون مصادر تمويله من تبرعات رجال الأعمال والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى المحلية يهدف إلى تحمل أعباء التكاليف المباشرة للتعليم بدلاً من الأسر الفقيرة التي عجزت عن تحمل تكاليف تعليم أبنائهم.
4. التنسيق بين الوزارة والجمعيات الأهلية الفاعلة والقطاع الخاص في المجتمع المصري لحثهما على التوسع في تقديم المساعدات المالية والعينية التي تساهم في تخفيف أعباء تكاليف التعليم عن كاهل الأسر الفقيرة التي عجزت عن الإنفاق على بناتهن ومن ثم مساعدتهم في عودة بناتهم إلى الصفوف الدراسية.
5. دعوة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص وأولياء الأمور من قبل الوزارة لعقد لقاءات ومؤتمرات دورية لعقد حوارات مجتمعية حول السياسات التعليمية التي تحقق اهداف التطوير بما يتناسب مع المتغيرات الإقليمية والدولية، تهدف إلى طرح ومناقشة قضايا وتحديات التعليم على أن تكون الأولوية لظاهرة تسرب الفتيات من التعليم.

6. التوسع في مشروعات تحسين نوعية التعليم وتقليص الفجوة بين تعليم كل من الذكور والإناث.
7. تطوير المناهج الدراسية بما يتفق مع متطلبات المراحل العمرية للتلاميذ وبما يحقق هدف بناء الشخصية السوية والناضجة وبما يؤدى التنمية الشاملة لمهارات وقدرات التلاميذ الإبداعية.
8. وضع خطط وبرامج تدريبية تهدف إلى استمرار تأهيل المعلمين لمواكبة كافة التطورات العلمية والعملية في مجال تخصصاتهم، مع أهمية ربط الرواتب والترقيات للمعلمين بحصولهم على هذه الدورات. ويجب أن تتضمن هذه البرامج تنمية مهارات المعلمين في التعامل مع الفتيات بشكل يجذبهم إلى التعليم ويحثهم على الاستمرار فيه وخلق طموحات نحو المستقبل.
9. وضع خطة لزيادة رواتب المعلمين والتوسع في منحهم الحوافز بما يزيد ولائهم وإنتاجيتهم وتفانيهم في العمل وبما يجعلهم اهم أدوات تطوير التعليم واحتواء مشاكله وانجاح خطط مواجهة التحديات والتي من أهمها تسرب الفتيات من التعليم.